

[المجلد: الثاني / العدد: الثاني / (أكتوبر 2018) / الصفحات: 095-106]

**المؤشرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2016)
«دراسة قياسية (نموذج ARDL)»**

قنوني حبيب*⁽¹⁾؛ تسابت عبد الرحمان⁽²⁾؛ زاوي بومدين⁽³⁾.

⁽¹⁾ أستاذ محاضر «أ»، جامعة معسكر [الجزائر] guenouni.hbib@univ-mascara.dz

⁽²⁾ أستاذ محاضر «أ»، جامعة معسكر [الجزائر] Tsabet.abderrahmen@univ-mascara.dz

⁽³⁾ أستاذ، جامعة معسكر [الجزائر] z.boumedien@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/08/05 تاريخ القبول: 2018/10/22 تاريخ النشر: 2018/10/31

الملخص: يعتبر معدل النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس حركية أو سكون اقتصاديات الدول، حيث يعتبر صورة الدولة اتجاه العالم الخارجي، لذا تسعى كل دول العالم إلى تحقيق معدلات نمو موجبة. وللوصول إلى هذا الهدف يتم الاعتماد على سياسات اقتصادية معينة من خلال العمل على التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية يكون لها دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي. من خلال هذا البحث ارتأينا إجراء دراسة قياسية لمعرفة مدى تأثير بعض المؤشرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016. ومن خلال النتائج المحصل عليها تبين لنا أن جل المتغيرات المعتمدة تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات الاقتصادية الكلية، النمو الاقتصادي، دراسة قياسية.

تصنيف «جال»: O47، L16.



guenouni.hbib@univ-mascara.dz

* البريد الإلكتروني للمُرسل:



[Vol. 02\No. 02\ (10, 2018)\ pp. 095- 106]

**Economic Indicators and Economic Growth in
Algeria (1990-2016)
«Econometrics Study (ARDL Model)»**



Guenouni Habib⁽¹⁾; Tsabet Abderrahmen⁽²⁾; Zaoui boumedien⁽³⁾.

⁽¹⁾ University Of Mascara [Algeria]

✉ guenouni.hbib@univ-mascara.dz

⁽²⁾ University Of Mascara [Algeria]

✉ Tsabet.abderrahmen@univ-mascara.dz

⁽³⁾ University Of Mascara [Algeria]

✉ z.boumedien@gmail.com

Received: 05/08/2018

Accepted: 22/10/2018

Published: 31/10/2018

Résumé: Le taux de croissance économique est l'un des indicateurs macroéconomiques les plus importants qui reflètent la dynamique ou la stagnation des économies des pays et l'image de l'état vers le monde extérieur, de sorte que tous les pays cherchent à atteindre des taux de croissance positifs. Pour arriver à ce but, des politiques économiques sont adoptées en influençant certains indicateurs qui jouent un rôle efficace dans la croissance économique. Dans ce travail, nous avons décidé de faire une étude économétrique pour déterminer l'effet de certains indicateurs macroéconomiques sur la croissance économique en Algérie durant la période (1990-2016). A travers ces résultats, nous avons trouvé que la plupart des variables utilisées ont un effet négatif sur la croissance économique.

Mots clés: les indicateurs macroéconomiques, la croissance économique, étude économétrique.

«JEL» Classification: O47 ,L16.

* Corresponding author: guenouni.hbib@univ-mascara.dz



المحور الأول: المقدمة وطرح الإشكالية

إن موضوع النمو والتنمية الاقتصادية كان ولا يزال يحظى بالكثير من الاهتمام في كل دول العالم وخاصة البلدان المتخلفة اقتصاديا، وأصبح موضوع النمو وما يرتبط به من عوامل محددة يشكل جوهر النماذج وسياسات النظرية الاقتصادية الكلية، وفي الأصل دراسة موضوع النمو الاقتصادي تستمد أهميتها من أن النمو يمثل عنصرا أساسيا من عناصر التنمية، فالاختلافات في مستويات المعيشة وفي مراحل التنمية فيما بين الدول ترجع في أصلها إلى الاختلافات الحادة بين الدول في معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

تهدف أي دولة من خلال تبنيها للسياسات الاقتصادية، مالية كانت أو نقدية، إلى تحقيق نمو اقتصادي والمتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه¹. كما أن هذا النمو يتحقق نتيجة جهود ومبادرات مجموع الأعوان الاقتصاديين من أجل خلق قيمة مضافة، بمعنى القيام بإنتاج القيمة غير المستهلكة من طرف هؤلاء الأعوان². حيث أن هذه القيمة المضافة تمثل الفرق بين رقم الأعمال والاستهلاك الوسيط.

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا على حقيقة الأداء الاقتصادي، وتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك. فتقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج.

يعتبر مشكل مصادر النمو طرحا جديدا (منذ الثمانينات) بظهور نظريات النمو الداخلي *théorie de la croissance endogène* (Romer, Lucas ...)، والتخلي عن النظريات القديمة المفسر للنمو الاقتصادي. فقد اعتمد هؤلاء المفكرين على مجموعة من المتغيرات ك: تراكم المعارف (Romer)، الهياكل القاعدية العمومية (Barro)، الرأس المال البشري (Lucas) إضافة إلى نفقات البحث.

كما يعتبر معدل النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والذي يعكس صورة اقتصاد أي بلد، إلى جانب مجموعة أخرى من المؤشرات لا تقل أهمية عنه، فمن خلال هذه الأخيرة تقوم الحكومات أو صانعي القرار على تبني سياسات اقتصادية معينة من أجل مواجهة المشكلات الاقتصادية الكلية التي يواجهها المجتمع، مثل محاولة الحكومة مواجهة مشكلة البطالة والركود والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات وغيرها، وبالطبع فإن استخدام أدوات السياسة الاقتصادية سواء كانت السياسة المالية (التي تتضمن استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب والإعانات) أو السياسة النقدية (التي تتضمن استخدام أسعار الفائدة والعرض النقدي والائتمان وسعر الخصم) أو السياسة التجارية (التي تتضمن الرسوم الجمركية والقيود الكمية وسعر الصرف)، لا يمكن أن يتم بفعالية إلا إذا استند إلى فهم دقيق لطبيعة الظواهر الاقتصادية الكلية وتشابك العلاقات التي تربط

بين متغيراتها وبالتالي فإنه لا غنى عن دراسة النظرية الاقتصادية الكلية قبل وضع سياسة اقتصادية ناجحة³. لقد كان الاقتصاديون الأوائل، اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية، أمثال كيناي وريكاردو وجان باتيست ساي وغيرهم، يهتمون بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية كتداول الدخل الوطني في المجتمع وتطور المجتمعات الرأسمالية واتجاهها نحو الركود والتوازن الحتمي بين الإنتاج والاستهلاك، حيث يعتبر قانون المنافذ الذي جاء به جون باتيست ساي دليلاً قاطعاً على اهتمام هذه المدرسة بالكميات الكلية⁴.

كما أن كينز ركز على ضرورة الاهتمام بالتحليل الكلي وذلك حتى تتضح للحكومات معالم السياسة المالية والنقدية التي يجب إتباعها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أثبت خطأ التعميم من التوازن الجزئي إلى التوازن الكلي⁵.

ولعل أهم ما جاء به كينز من خلال كتابه " النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود " هو مفهوم الطلب الفعال وقدرته على تحقيق التوازن الاقتصادي، والدور الكبير الذي يلعبه هذا الطلب (الإنفاق) في تحديد الدخل الوطني، أي أننا نستطيع القول أن من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي لها تأثير على النمو الاقتصادي هي مكونات الطلب الفعال والمتمثلة في: الاستهلاك العائلي، الاستثمار الخاص، الإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي (صافي الصادرات).

فالاستهلاك العائلي " هو مقدار ما ينفقه القطاع العائلي (قطاع الأفراد) على شراء السلع والخدمات "⁶، كما أنه " عملية انقراض المادة أو الخدمة حين استعمالها "⁷.

أما الاستثمار فهو الإنفاق على شراء أصول جديدة، التي تمثل إضافة حقيقية جديدة إلى ثروة المجتمع، ويتكون الاستثمار من ثلاثة مكونات فرعية، أكبرها الاستثمار في رأس المال الثابت ويتكون من مشتريات المصانع والتجهيزات الجديدة، الاستثمار في المباني والعقارات أو ما يعرف بالاستثمار في الموجودات المستعملة والاستثمار في المخزون أي التغير في المخزون في منشآت الأعمال المختلفة سواء كان موجبا أو سالبا⁸.

أما فيما يخص الإنفاق العام فهو تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة⁹.

أما بالنسبة للقطاع الاقتصادي الرابع والممثل في العالم الخارجي، فيعتمد على الصادرات والواردات (التجارة الخارجية)، حيث أن الأولى "هي عبارة عن الناتج المحلي المباع إلى العالم الخارجي أي هي جزء من الطلب على الناتج الوطني"¹⁰، في حين أن الواردات " هي عبارة عن سلع وخدمات أجنبية مستهلكة داخل الوطن "¹¹.

ومن خلال هذا الطرح:

ما هي طبيعة العلاقة بين هذه المؤشرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

و يهدف هذا العمل إلى تبيان العلاقة التي تربط بين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على طريقة IMRAD في البحث من خلال عرض المقدمة إلى طريقة العمل وصولاً إلى النتائج وتحليلها.

المحور الثاني: طريقة العمل (دراسة تجريبية لحالة الجزائر)

أولاً: تقديم النموذج: بعد توضيح أهمية النمو الاقتصادي، سوف نقوم بإجراء دراسة قياسية حول مدى تأثيره بمتغيرات اقتصادية كلية في حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016، وعليه سوف نقوم بتطبيق النموذج التالي:

$$\text{Log } Y_t - \text{Log } Y_{t-1} = C + \beta_1 \text{LogCONS} + \beta_2 \text{LogCONSG} + \beta_3 \text{LogABC} + \beta_4 \text{LogOUV} + \beta_5 \text{LogINF} + \varepsilon_i$$

حيث:

Y_t : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة t .

Y_{t-1} : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة $t-1$.

CONS: نسبة استهلاك قطاع العائلات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

CONSG: نسبة استهلاك القطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

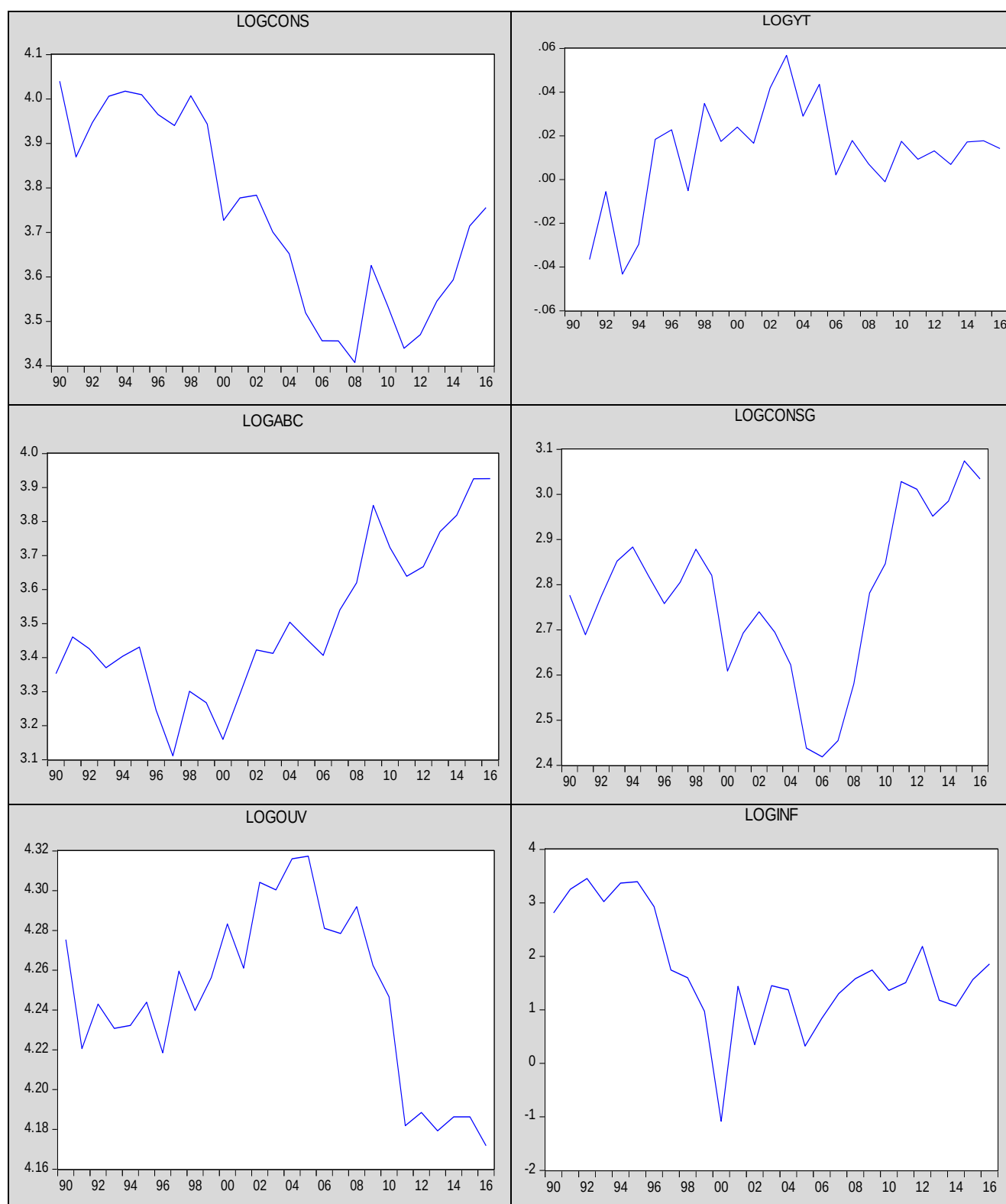
ABC: نسبة التراكم الخام لرأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي*.

OUV: درجة الانفتاح التجاري، نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

INF: معدل التضخم.

C: الثابت، β_i : المعلمات المراد تقديرها، ε_i : حد الخطأ العشوائي.

ثانياً: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية: الأشكال البيانية التالية تبين تطور المتغيرات خلال هذه المرحلة:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

ثالثا: دراسة الاستقرارية: من خلال هذه الأشكال البيانية يتبين لنا أن هذه السلاسل الزمنية غير مستقرة في سلسلتها الأصلية، وعليه للتأكد نقوم بإجراء اختبار الاستقرار لها من خلال اختبار فيليب بيرون PP عند نموذج بدون (none)، والجدول الموالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (01): اختبار PP لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	السلسلة	مستوى المعنوية %5	إحصائية الاختبار t-Statistic	الاحتمال Prob	نتيجة الاستقرارية
$\text{Log } Y_t$	الأصلية	-1.955020	-2.594115	0.0118	مستقرة
$\text{Log } QNS_t$	الأصلية	-1.954414	-0.683049	0.4113	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.955020	-5.203662	0.0000	مستقرة
$\text{Log } CONSG$	الأصلية	-1.954414	0.447111	0.8038	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.955020	-3.769609	0.0006	مستقرة
$\text{Log } ABC$	الأصلية	-1.954414	1.032964	0.9161	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.955020	-4.944483	0.0000	مستقرة
$\text{Log } OUV$	الأصلية	-1.954414	-0.792313	0.3631	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.955020	-7.169972	0.0000	مستقرة
$\text{Log } INF$	الأصلية	-1.954414	-1.353730	0.1587	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.955020	-7.584404	0.0000	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الاستقرارية نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية مستقرة بعد الفرق الأول $I(1)$ إلا المتغير التابع حيث كانت استقراريته في المستوى $I(0)$ وبالتالي سوف نقوم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL model).

1- نتائج التقدير:

الجدول رقم (02): تقدير النموذج في المدى القصير (ECM)

المتغير	القيمة المقدرة للمعاملات	الانحراف المعياري	احصائية T	الاحتمال
$D(\text{LOGYT}_{(-1)})$	-0.799757	0.250623	-3.191082	0.0188
$D(\text{LOGCONS})$	-0.159207	0.075086	-2.120324	0.0782
$D(\text{LOGCONS}_{(-1)})$	-0.131961	0.100292	-1.315768	0.2363
$D(\text{LOGCONSG})$	-0.081279	0.065523	-1.240456	0.2611
$D(\text{LOGCONSG}_{(-1)})$	-0.017843	0.059218	-0.301306	0.7734
$D(\text{LOGABC})$	-0.003805	0.074658	-0.050964	0.9610
$D(\text{LOGABC}_{(-1)})$	-0.205672	0.084398	-2.436937	0.0507
$D(\text{LOGOUV})$	-0.150244	0.198288	-0.757709	0.4773
$D(\text{LOGOUV}_{(-1)})$	-0.329068	0.202617	-1.624084	0.1555
$D(\text{LOGINF})$	0.010736	0.005864	1.830827	0.1169
$D(\text{LOGINF}_{(-1)})$	0.007304	0.006207	1.176682	0.2839
$\text{CointEq}_{(-1)}^*$	-0.231685	0.068784	-3.368300	0.0151
المؤشرات الإحصائية				
R^2	0.705821	$PF = 0.0157$		
R^2_{adj}	0.436158			
DW	1.917642			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

بينما الجدول الموالي يوضح نتائج النموذج في المدى الطويل:

الجدول رقم (03): تقدير النموذج في المدى الطويل

المتغير	القيمة المقدرة للمعاملات	الانحراف المعياري	احصائية T	الاحتمال
LOGCONS	-0.073875	0.403988	-0.182863	0.8609
LOGCONSG	-0.328387	0.926539	-0.354423	0.7351
LOGABC	-0.282197	0.970799	-0.290686	0.7811
LOGOUV	-0.761300	4.280995	-0.177832	0.8647
LOGINF	0.038091	0.166114	0.229308	0.8262
C	3.525072	19.62102	0.179658	0.8633

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن النموذج مقبول احصائياً عند 5% (احتمال فيشر 0,01)، أما فيما يخص قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فهي متوسطة حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر فقط 43% من المتغير التابع فيما تبقى 57% تفسرها متغيرات غير مدرجة في النموذج.

أما بالنسبة لاختبار DW فيبين أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كما أننا نلاحظ أيضا أن حد الخطأ ل ECM ذو إشارة سالبة (-0,23) ومعنوي احصائيا حسب احتمال اختبار ستودنت (0,0151).

و لمعرفة ما إن كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات فسوف نعتمد في ذلك على اختبار Bound، وكانت نتائجه كالتالي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار Bound

اختبار Bound		فرضية العدم: عدم وجود علاقة طويلة الأجل		
الاختبار	القيمة	المعنوية	I(0)	I(1)
احصائية F	0.810389	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

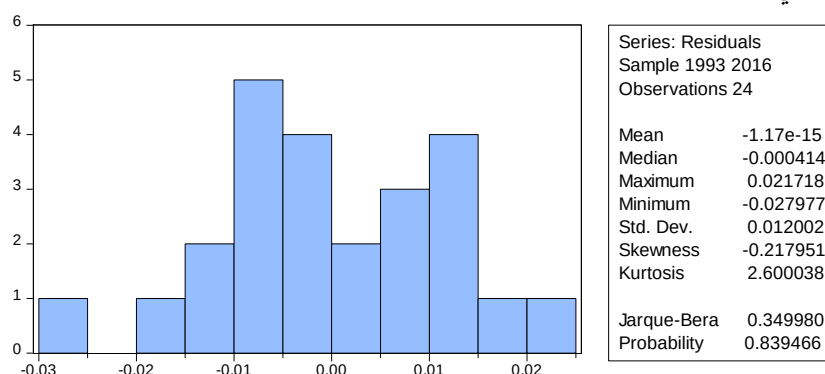
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج اختبار Bound نلاحظ ان الإحصائية المحسوبة أقل من تلك الجدولية عند 5% ($0,81 > 0,39$) وبالتالي نقبل فرضية العدم أي لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

و من أجل إتمام التحليل الإحصائي للنموذج نقوم بإجراء اختبار البواقي واختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

- اختبار البواقي:

أ- التوزيع الطبيعي:



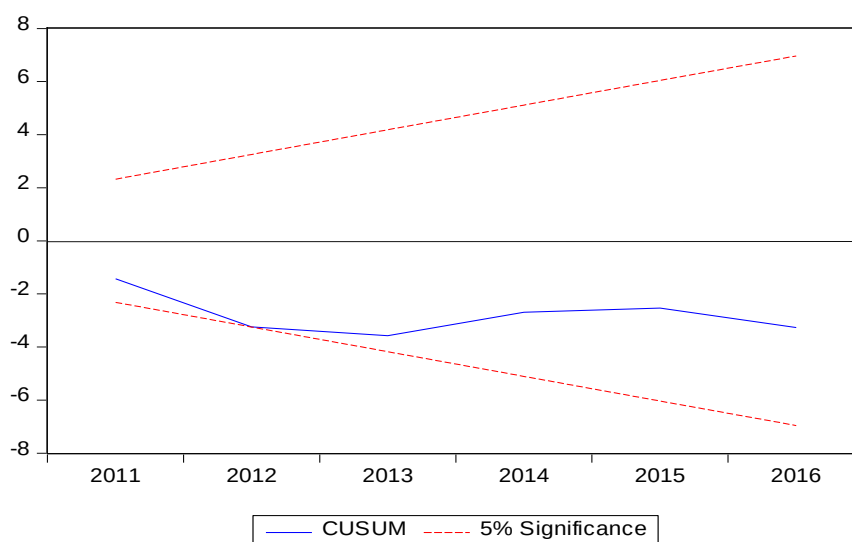
من خلال هذا الاختبار نلاحظ أن احتمالية Jarque-Bera أكبر من 5% ($0,05 < 0,83$) أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ب- تجانس التباين:

Heteroskedasticity Test: HARCH			
F-statistic	1.124967	Prob. F(17,6)	0.4757
Obs*R-squared	18.26853	Prob. Chi-Square(17)	0.3721

من خلال هذا الاختبار نلاحظ أن احتمال إحصائية فيشر أكبر من 5% ($0,05 < 0,47$) أي أن التباين متجانس.

- اختبار الاستقرار الهيكلي:



من خلال هذا الاختبار نلاحظ أن الاحتمال داخل مجال الثقة أي أن النموذج مستقر.

2- التحليل الاقتصادي للنتائج: من خلال النتائج الإحصائية السابقة وبعد تحليلها تبين لنا أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤكد اقتصاديا الاعتماد الكلي على مداخيل المحروقات. في السنوات الأخيرة، وبالرغم من كل الأموال المنفقة من أجل التنويع الاقتصادي، إلا أنه وبمجرد انخفاض أسعار المحروقات دخل الاقتصاد في أزمة انخفاض كبير في الموارد المالية، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى تبني سياسات تقشفية، والعمل على تقييد الواردات للحفاظ على احتياطي الصرف الأجنبي المتآكل سنة بعد الأخرى.

أما فيما يخص التحليل الاقتصادي لكل متغير على حدى، فإننا نلاحظ وبالرغم من المعنوية أو اللامعنوية الإحصائية للمتغير ما يلي:

- الاستهلاك العائلي تربطه علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي، حيث أنه في المدى القصير، زيادة الاستهلاك العائلي بـ 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 15%* (و 13% بالنسبة للاستهلاك المبطل سنة

- واحدة). أما في المدى الطويل فإن زيادة الاستهلاك العائلي بـ 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 7%، الأمر الذي يفسر اقتصاديا بالاعتماد الكبير على السلع المستوردة، حيث أن زيادة الاستهلاك العائلي ما هي إلا زيادة في الواردات والتي تؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي.
- الاستهلاك العام تربطه أيضا علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي، ففي المدى القصير زيادة الاستهلاك العام بـ 1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 8% (بـ 1% بالنسبة للمبطأة بسنة واحدة). أما في المدى الطويل فزيادته بـ 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 32%. وبالتالي حتى الاستهلاك العام مرتبط ارتباط وثيق بالسلع الأجنبية (الواردات). فعوضا أن تكون الحكومة مثالا بالنسبة للمواطنين من خلال اعتمادها على السلع المحلية، فهي تنتهج نفس نهج المواطنين.
- بالنسبة للاستثمار فهو أيضا تربطه علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي، حيث زيادته بـ 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 0,3% (بـ 20% بالنسبة للمبطأة بسنة واحدة) في المدى القصير. أما على المدى طويل الأجل فزيادة الاستثمار بـ 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 28%، الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات، ما طبيعة الاستثمارات القائمة في الجزائر، حيث أنه من خلال هذه النتائج فإن الاستثمارات لا تمس القطاعات الخالقة للقيمة والتي يكون لها دور في النمو الاقتصادي.
- أما فيما يخص درجة الانفتاح التجاري فإنها لم تخرج عن القاعدة، فهي تربطها أيضا علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي، ففي المدى القصير نلاحظ أنه زيادة هذا المتغير بـ 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 15% (بـ 32% بالنسبة للمبطأة بسنة واحدة). أما على المدى الطويل فزيادته بـ 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 76% وهي نسبة كبيرة جدا، وهذا يفسر بقيمة الواردات في هذا المؤشر، حيث أنه في السنوات الأخيرة ومع انخفاض أسعار المحروقات أصبح عجز الميزان التجاري كبيرا جدا نظرا للقيمة الضخمة للواردات مقارنة بالصادرات المعتمدة كليا على المحروقات، الأمر الذي انعكس بالسلب على الاقتصاد.
- وأخيرا بالنسبة للتضخم، نلاحظ أنه تربطه علاقة طردية بالنمو الاقتصادي، وبالرغم من أنه مخالف للنظرية الاقتصادية، إلا أنه يوضح الارتباط الكبير للاقتصاد الوطني بالواردات، فارتفاع أسعارها يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك المحلي وبالتالي تحفيز للنمو الاقتصادي. ففي المدى القصير زيادة التضخم بـ 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 1% (بـ 0,7% للمبطأة بسنة واحدة). أما في المدى الطويل فزيادته بـ 1% تؤدي إلى زيادة النمو بـ 3%.
- من خلال التحليل الاقتصادي للنتائج المتوصل إليها (معاكسة تماما للنظرية الاقتصادية)، والتي تبين ضعف الاقتصاد الوطني، ومن أجل المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي لا بد من:

- التحفيز والتشجيع على استهلاك المنتج المحلي من خلال وضع قوانين تمنع المنافسة غير الشرعية له من قبل المنتجات المستوردة، وذلك من خلال منع استيراد المنتج المصنع محليا، وتقديم دعم ومتابعة للمنتجين.
- ترشيد النفقات العمومية الموجهة للاستهلاك العام، وذلك من خلال المتابعة الدقيقة لميزانية الإدارات العمومية والضرب بيد من حديد لمبذري المال العام.
- استهداف الاستثمارات الخلاقة للقيمة، من خلال وضع خريطة طريق للاستثمارات التي يجب تمويلها مع الحرص على اتمامها ومتابعتها، كاستثمار في الفلاحة والسياحة.
- التحكم وضبط التجارة الخارجية، من خلال تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات ووضع اجراءات تحفيزية للمصدرين، كالإعفاء الضريبي كخطوة أولى... الخ. إضافة إلى ضبط آلية الإستيراد، من خلال وضع دفتر شروط يتناسب وخاصية السوق الوطنية.

الهوامش والإحالات:

- 1 محمد السريتي، على عبد الوهاب نجما، " النظرية الاقتصادية الكلية"، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2007، ص. 302.
 - 2 Jean-Lucas Biacabe, (1998), " La croissance économique: du réel au potentiel: les indicateurs économiques en question", cahier Français n° 286, Mai.-juin. , P. 20.
 - 3 د، إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص: 12.
 - 4 عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص: 8.
 - 5 عمر صخري، نفس المرجع السابق، ص: 9.
 - 6 قنوني حبيب وآخرون، البسيط في الاقتصاد الكلي، مكتب الرشد للطباعة والنشر، الجزائر، 2016، ص: 31.
 - 7 شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2000، ص: 177.
 - 8 أحمد محمد العدلي، (الاقتصاد الكلي) النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص: 10.
 - 9 بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المالية العامة، جامعة تلمسان، 2015، ص: 16.
 - 10 قنوني حبيب وآخرون، نفس المرجع السابق، ص: 42.
 - 11 قنوني حبيب وآخرون، نفس المرجع السابق، ص: 42.
- * يحتوي التراكم الخام لرأس المال على كل من تغير المخزون والتراكم الخام للرأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص
- * هذه النسب لا تعني بأنه لدينا معدل نمو اقتصادي كبير جدا حتى يمكنه من الإنخفاض بهذه القيمة، بل تتعلق بنسبة انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى الأخرى.